والايلزم تصرف العبد
كان من القرآن يلزم حدوثه وزيادته ونقصانه وتبديله واجيب بانه المخلص
في الكلام القديم ومخلوطا بكلامه وتبديله ولا يخفى ان هذا الحل
من هذا بان يحمل مثله على الحواز صيانة للقواعد العربية
لابد فيه الاشكال لان صاحب الاشكال ان يجرى كلامه على هذا الحواز فهم لعل
الدفع الصحيح بان يقال انه من القرآن لكونه القرآن فيكون قديما
كما كان المذكور قديما وانما الحدوث الوجود بعد العدم وذا ليس كذلك
فلا يلزم الزيادة والنقصان ايضا على ان بطلان ذلك ليس بمسلم مبنا على
حدوث الكلام اللفظي المجرد تفصيله في علم الكلام واذا تمهدت هذه كلها
عرفت ان الظرف ههنا مستقر على بعض ولغو على آخر من المذاهب التي قررناه
والاسم مجرور لفظا ومنصوب محلا لانه معمول به لمتعلق الباء على
تقدير كونه ظرف لغو اما كونه لفظا فلظهور الاعراب يعني الجر في لفظه
فان قيل كيف يكون لفظا واعلاميمو على المذهب المنصور واجيب بان
حذفه ليس على القياس كما هو بل اعتباطي كيد ودم ولو لم يحذف الواو
بل لو كان ثابتا لكان لفظيا ايضا ولو كان آخر الاسم واوا وما قبله ساكن
لكان جاريا مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلاث في الاحوال الثلاث نحو
دلو واما كونه منصوبا محلا فلاشتغال آخره باعراب غير محكي وهو الجر
المشهور في اعراب نظيره ان الجار مع المجرور متعلق بالفعل المحذوف واخوا قرأ
مثلا منصوب المحل فيقال الباء جار والاسم مجرور به لفظا والجار مع المجرور
ظرف لغو متعلق باقرأ منصوب المحل على انه مفعول غير صريح والتحقيق
ان ما هو منصوب المحل مثلا هو المجرور فقط لان الجار هو الموصل الى
الاسم ولما كان المجرور مجرورا بالجار توسعوا وقالوا الجار مع المجرور في محل
النصب والرفع وانما على تقدير كونه ظرف مستقر فما هو منصوب المحل هو مجموع
الجار والمجرور لا المجرور وحده وكذا فيما هو في موضع الرفع والجر نحو زيد في
الدار وضربت زيدا في الدار ومررت برجل في الدار واعلم ان للظرف المستقر

جهتين

جهتين الاول جهة قيامه مقام عامله وهذه فلا يكون رفعا كما في نحو فيه
وقد يكون نصبا وقد يكون جرا وقد لا يكون نحو الذي في الدار زيد لكن
هذا المجموع والجار والمجرور والثاني جهة تعلقه بعامله وهذه يكون نصبا
محلا وانما للمجرور فقط ثم الاسم مضاف الى الله والله مجرور بالمضاف
وبالجار المقدر عند ابن مالك وبالاضافة عند بعض فلعله بالعامل المنو
ح فان قيل ان الله تعالى ليس له اسم سوى الجلالة فكيف يصح اضافة
الاسم اليه اذ يلزم اضافة الشيء الى نفسه واجيب عنه بان المضاف
ههنا مقحم وبان فيه حذف مضاف اي بسم مسمى الله ويمكن ان يقال ان
الاضافة بيانية اي بسم هو الله وبان المراد من الاسم هو الصفة كما هو
راي الاشعري في بسم الله وسبح اسم ربك ويقرب الى هذا من السؤال والجواب
واما بيان ما استشكلوا بان الاسم عين المسمى فيكون اضافة الاسم اضافة
الشيء الى نفسه اجاب ابو البقاء بثلاثة اجوبة على ما في ولدد والمصون
احدها ان الاسم هنا بمعنى التسمية يعني ذكروا ان هيئا تتلفظ بالاسم والاسم
هو اللازم المسمى فتغاير والثاني بحذف المضاف كما مر والثالث بكونه
مقحما وزائدا كما مر كقوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما اي السلام عليكما
واليه ذهب الاخفش وابو عبيدة وقطرب واختلف في سبب الزيادة
قال الاخفش زيد ليخرج من حكم القسم الى قصد التبرك يعني للفرق
بين اليمين والتيمن واورد عليه استاذنا العلامة انعم الله روحه
وفضله وادامه ان هذا انما يتم لو كان لفظ الاسم مما يفيد اليمين وكان
قرينة التيمن منحصرة فيه وكلاهما محل بحث اه ووجه البحث في الثاني
ظ واما في الاول فلان القسم بقوله بسم الله جائز عند محمد رحمه في
البحر ولا يبعد ان يقال ان الكلام مبني على الجمهور وان ذلك وان جاز
كونه اسما لكنه لم يصح كونه كذلك بلا قرينة بل الظاهر تبادر غير القسم عند
الاطلاق وان مثل هذا من قبيل الصحيح فانه صحة كافية في المقصود وقال
قطرب زيد للتعظيم والاجلال واورد على هذين الجوابين ان الزيادة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)